2013

تقرير حوكمة الشركة

شركة الجرافات البحرية الوطنية

المحتويات

1 - مقدمة 3
2 - ممارسات حوكمة الشركة 4
2-1 قواعد حوكمة الشركة 4
2-2 هيكل حوكمة الشركة 5
2-3 ممارسات الإفصاح 6
2-4 تفويض السلطة 6
2-5 قواعد السلوك التجاري وسياسة الرقابة على الاحتيال 6
2-6 سياسة الترحيب بالمديرين الجدد وتعريفهم بالشركة 6
3 - مجلس الإدارة 7
3-1 دور المجلس 7
3-2 تشكيل المجلس 8
3-3 مؤهلات أعضاء المجلس وخبرتهم 9
3-4 أجور أعضاء مجلس الإدارة 10
3-5 اجتماع مجلس الإدارة 10
3-6 واجبات واختصاصات المجلس التي تؤديها الإدارة التنفيذية 11
3-7 الإدارة التنفيذية 11
4 - التعامل مع أسهم شركة الجرافات ومع باقي الأطراف المعنية 12
4-1 سياسة تداول أسهم الشركة 12
4-2 إجراءات تنفيذ سياسة تداول الأسهم 12
4-3 التعاملات مع الأطراف المعنية الأخرى 12
5 - المدققون الحسابيون الخارجيون 13
5-1 تعيين المدققين الخارجيين 13
5-2 استقلال المدققين الحسابيين 13
5-3 أتعاب المدققين الخارجيين 13
5-4 الخدمات التي تم الحصول عليها من شركات تدقيق خارجية أخرى 14
6- لجان مجلس الإدارة 15
6-1 لجنة التدقيق 15
6-2 لجنة الترشيحات والمكافآت 17
6-3 اللجنة الفنية 17

4-6 اللجنة الاستراتيجية 18
7 - نظام الرقابة الداخلية 19
7-1 نظام الرقابة الداخلية في شركة الجرافات 19
7-2 التقييم المستقل لنظام الرقابة الداخلية 19
7-3 إدارة المخاطر 20
7-4 السلوك والالتزام..... 21
7-5 الجودة والصحة والسلامة والبيئة 21
8 مساهمة الشركة..... 22
8-1 المساهمة في تطوير المجتمع المحلي..... 22
8-2 المساهمة في حماية البيئة 22
9 - معلومات عامة 23
9-1 السعر الشهري لسهم الشركة مقارنة بالمؤشر العام ومؤشر القطاع..... 23
9-2 مخطط أداء سهم الشركة بالمقارنة مع المؤشر العام ومؤشر القطاع الذي تنتمي إليه الشركة 23
9-3 تقسيم ملكية أسهم شركة الجرافات حسب الجنسية وحسب الفئة في 31 ديسمبر 2013.... 24
9-4 بيان مساهمي الشركة الذين يملكون 5 % أو أكثر من رأس مال الشركة 24
9-5 بيان الفعاليات المهمة التي مرت بها الشركة خلال عام 2013 24
9-6 تفاصيل المخالفات أثناء عام 2013 24

1 - مقدمة

تعمل شركة الجرافات البحرية الوطنية ("شركة الجرافات" أو "الشركة") في بيئة عالمية متطورة تشهد توقعات متنوعة وتغيرًا تنظيميًا مستمرًا، وزيادة في التركيز على الارتباط بأصحاب الشأن ومحاسبتهم. ونحن نعترف أن البيئة التي نعمل فيها تطرح تحديات من منظور الحوكمة والمنظور التنظيمي ؛ غير أننا على ثقة أن التزامنا حيال تطبيق ممارسات حوكمة الشركات والالتزام بها، مع احترام ثقافة الشركة وقيمها، ستظل توفر للمجموعة - كما هي الحال دائمًا - أساسًا قويًا يتيح لمجلس الإدارة والشركة أن تفي بهذه التحديات المستمرة.

ويتمثل الهدف من هذه الوثيقة في إيضاح إطار حوكمة شركة الجرافات، طبقًا للقرار الوزاري رقم (518) لعام 2009، بشأن قواعد الحوكمة ومعايير انضباط الشركة (قواعد حوكمة الشركة) الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع (SCA).

ويشمل هذا التقرير مناقشة للنقاط التالية :

1. ممارسات حوكمة الشركة – مبادئ إطار حوكمة الشركة والمنهج التي تتبناه الشركة لتنفيذ هذه المبادئ ؛
2. مجلس الإدارة ("المجلس") - دور المجلس فيما يتصل بإطار حكومة الشركة، وهيكل تشكيل المجلس، وشروط عضوية أعضاء المجلس، بما في ذلك العضوية في الشركات المساهمة الأخرى، والتفاصيل الخاصة بالأجور التي يحصلون عليها من الشركة ؛
3. تداولات أعضاء مجلس الإدارة في الأوراق المالية لشركة الجرافات – وصف لسياسة تداول أسهم الشركة، ومنهج الشركة في ضمان التزامها بالتزامات الإفصاح المرتبطة بتداولات أعضاء مجلس الإدارة في الأوراق المالية للشركة.
4. المدققون الخارجيون – ملخص عن شركة التدقيق الحسابي، يشمل الأتعاب والنفقات المرتبطة بالتدقيق أو الخدمات الأخرى التي يقدمها المدقق الحسابي للشركة ؛
5. لجان مجلس الإدارة – وصف لتكوين ووظائف ومسؤوليات لجان مجلس الإدارة الأربع – لجنة التدقيق، لجنة الترشيحات والمكافآت ، واللجنة الاستراتيجية، واللجنة الفنية ؛
6. نظام الرقابة الداخلية – وصف لنظام الرقابة الداخلية للشركة، ومنهج الشركة في الالتزام بهذا النظام ؛
7. مساهمة الشركة – في تنمية المجتمع المحلي وحماية البيئة أثناء عام 2013 ؛ و
8. المعلومات العامة – معلومات أخرى محددة تطلبها هيئة الأوراق المالية والسلع، وتشمل التحركات السعرية لسهم الشركة، وتقسيم ملكية أسهم الشركة، ومخالفات حوكمة الشركة التي أُرتكبت خلال عام 2013، إن وُجدت.

2 - ممارسات حوكمة الشركة

2-1 قواعد حوكمة الشركة

يلتزم مجلس الشركة بتنفيذ ممارسات حوكمة قوية وفقًا لمعيار قياسي مقتبس من مزيج من التوجيهات الإماراتية وأفضل الممارسات العالمية. وترتكز هذه المتطلبات القانونية والتنظيمية ومتطلبات أفضل الممارسات إلى قيم وفلسفات شركة الجرافات، التي توفر الإطار المرجعي الذي نقيس السلوكيات والممارسات بالمقارنة به، لتقييم خصائص الحوكمة الجيدة. وتتطلب قيمنا أن يتصرف المديرون والموظفون التابعون لشركتنا بنزاهة وسلوك حسن، لتعزيز الثقة والمحافظة عليها.

ومن ثم فحوكمة الشركة السليمة راسخة في قيمنا وثقافتنا ووظائفنا وهيكلنا التنظيمي. ويتم تصميم هياكل الشركة لنضمن أن تظل قيمنا راسخة في كل ما نقوم به من أعمال وما نؤديه من عمليات. ونحن نقوم باستمرار بتنقيح هذه الهياكل واستخدام بيان مكتوب لقيمنا ليمثل قواعد السلوك والأخلاقيات في شركتنا. وتُجري شركة الجرافات مراجعة دورية لبيئتها الاستراتيجية والتشغيلية، وتشمل هذه المراجعة التواصل مع أصحاب الشأن ذوي الصلة بالشركة، حتى يتسنى لها تحديد التوازن ونطاق العمل ومدى التطور المناسب لإطار حوكمة الشركة، بما يتناسب مع طبيعة شركة الجرافات وحجمها ومدى تعقيدها.

وتقود ثقافة حوكمة الشركة في شركة الجرافات العوامل التالية :

- مجلس إدارة يمارسه مهامّه بدراية وافية وفعالية تنفيذية لتوجيه شؤون الشركة ووضع أهدافها ؛
- وظائف ومسؤوليات محددة بوضوح لمجلس الإدارة وأعضائه ولجانه وكبار المسؤولين والمديرين في الشركة.
- اختيار الاستراتيجيات المنتجة وإدارة المخاطر ؛
- التفويض المناسب ومراقبة المسؤولية والمحاسبة تجاه الإدارة ؛
- تلبية مصالح أصحاب الشأن من خلال عمليات الإفصاح الجوهرية ذات الصلة ؛
- ضمان الالتزام بكل الالتزامات التنظيمية ؛
- التأكد من توفير التوجيه والرقابة المناسبة على الأداء وإعداد التقارير المالية في الشركة، من خلال نظام رقابة داخلية فعال ؛
- المشاركة مع المجتمع ؛ و
- وتبني الشركة ومسؤوليها وموظفيها معايير أخلاقية مرتفعة.

وحتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف وضمان الالتزام بالمتطلبات المحددة لقواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع، قامت الشركة بإعداد وتطبيق كتيب حوكمة الشركة الخاص بها، الذي يضم سياسات تخص الموضوعات التالية :

- شؤون مجلس الإدارة وأعضائه ؛
- لجان مجلس الإدارة ؛
- تفويض السلطة للإدارة ؛
- العلاقة مع أصحاب الشأن ؛
- التزامات الإفصاح الخاصة بالشركة ؛
- نظام الرقابة الداخلية ؛
- مشاركة المدققين الخارجيين ؛
- قواعد السلوك ؛
- سياسة تداول الأسهم ؛ و
- الشروط المرجعية للجان المجلس.

علاوة على ما سبق، يتحمل أعضاء مجلس الإدارة مسؤولية المراقبة والمراجعة والنزاهة والموثوقية في ما يتصل بالقوائم المالية المجمعة لشركة الجرافات، وسياسات المحاسبة الخاصة بها والمعلومات الواردة في التقرير السنوي. وسعياً إلى تمكينهم من أداء واجبهم على الوجه الأمثل، يحظى أعضاء مجلس الإدارة بدعم من عملية مستمرة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الكبرى التي تواجهها شركة الجرافات أثناء إعداد المعلومات المالية وغيرها من المعلومات الواردة في التقرير السنوي. وقد طُبقت هذه العملية بالنسبة للعام قيد المراجعة وحتى تاريخ اعتماد التقرير السنوي والقوائم المالية.

وتتولى الإدارة تنفيذ هذه العملية، في حين تقوم لجان مجلس الإدارة التي تشمل لجنة التدقيق واللجنة الاستراتيجية لجنة الترشيحات والمكافآت واللجنة الفنية، بمراجعتها.

2-2 هيكل حوكمة الشركة

يلعب مجلس الإدارة دورًا محوريًا في إطار حوكمة الشركة ؛ فهو المسؤول في نهاية المطاف عن ضمان التزام الشركة بالتزاماتها القانونية والتنظيمية، ومذكرة تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، وواجباتها حيال أصحاب الشأن. وتساعد المجلس في هذه العملية لجان مجلس الإدارة المختلفة (وبصفة خاصة لجنة التدقيق، واللجنة الاستراتيجية، و لجنة الترشيحات والمكافآت ، واللجنة الفنية)، علاوة على المدققين الحسابيين الداخليين والخارجيين، ومسؤولي وموظفي الشركة (بما في ذلك الرئيس التنفيذي والرئيس المالي، و ضابط الأمتثال ، وباقي أعضاء الإدارة العليا).
ويوضح ما يلي هيكل حوكمة شركة الجرافات :

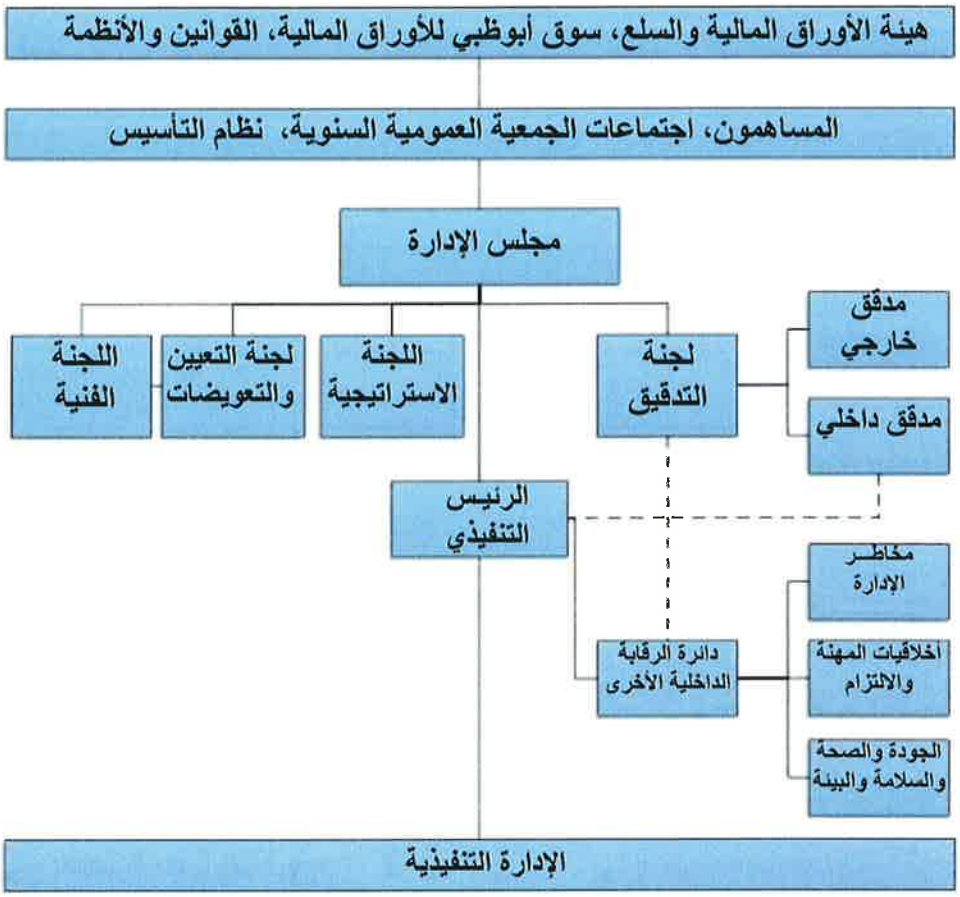

وفضلاً عن النظام الأساسي والقوانين المنظمة، وافق مجلس إدارة شركة الجرافات على مجموعة كبيرة من المواثيق والقواعد والسياسات والهياكل والعمليات التجارية المحددة بعناية، حتى يتسنى تسجيل هذه القرارات والتفويضات، وتنظيم العمليات والإشراف على أنشطة الشركة والشركات التابعة لها. كما أصدر المجلس القواعد العامة للتصرف والسلوك الشخصي، التي يُعد كل المديرين والموظفين ملتزمين حيالها كأفراد أو بوصفهم كيانًا جماعيًا. ويضمن الهيكل التنظيمي الإعداد الشفاف للتقارير وإجراء المراجعات والموازنات الضرورية. وتضمن طبقات الإشراف المختلفة التي تشمل أصحاب الشأن والإدارة والإشراف التنظيمي، المراجعة المستمرة للأداء مقارنةً بالأهداف الاستراتيجية للشركة والمعايير القياسية الخارجية.

2-3 ممارسات الإفصاح

تلتزم الشركة بالامتثال لكل التزامات الإفصاح، التي تشمل الالتزامات حيال هيئة الأوراق المالية والسلع (SCA) وسوق أبوظبي للأوراق المالية (ADX) وأصحاب الشأن، بحيث يتم تداول الأسهم في سوق مستنيرة. وفي عام 2013، قامت الشركة بعمليات إفصاح منتظمة لهيئة الأوراق المالية والسلع، وسوق أبوظبي للأوراق المالية، بما في ذلك عمليات الإفصاح المرتبطة بقوائمها المالية الفصلية والسنوية، واجتماعات وقرارات مجلس الإدارة المتوقعة، ونشر التقرير السنوي، وغيرها من الإعلانات ذات الصلة بالشؤون / المعاملات المالية و / أو التشغيلية الأساسية، التي تحرص الشركة على توفير نسخ منها وتحديثها على موقع الويب الخاص بالشركة.

2-4 تفويض السلطة

وافق مجلس الإدارة على منظومة تفويض السلطة في اجتماعه المنعقد في 13 أكتوبر 2010. ويحدد تفويض السلطة حدود السلطة التي يخولها المجلس للجنة التنفيذية والإدارة والموظفين، لإدارة شؤون الشركة وعملياتها في دولة الإمارات وفي المواقع الأجنبية. وعلاوة على ذلك، تطبق الشركة سياسة مكتوبة في الموافقة على المشتريات (الإمدادات والخدمات)، وكشوف الأجور ومطالبات الموظفين بالنفقات ذات الصلة، ومعاملات النثريات.
كما فوض مجلس الإدارة سلطة معينة للجان التابعة له، والتي تضم لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت واللجنة الاستراتيجية واللجنة الفنية.

وتخضع منظومة تفويض السلطة الحالية حاليًا للمراجعة والتحديث لمواجهة التغيرات التي تشهدها البيئة الاقتصادية الحالية التي تعمل الشركة في إطارها. كما تقوم الشركة حاليًا بوضع إطار الحوكمة المالية للشركات التابعة لها وفروعها الأجنبية.

2-5 قواعد السلوك التجاري وسياسة الرقابة على الاحتيال

تملك الشركة قواعد سلوك تجاري محددة وسياسة الرقابة على الاحتيال، التي تشتمل على الجوانب التجارية :

- الالتزام بالقوانين والأنظمة ؛
- السلوك الشخصي ؛
- معايير السلوك ؛
- السرية وحقوق الملكية الفكرية ؛
- النزاهة وتعارض المصالح ؛
- المنافسة والتداول العادل ؛
- حماية أصول الشركة والاستخدام العادل لها ؛
- الصحة والسلامة ؛
- الإبلاغ عن أي مخالفات للقواعد ؛
- إجراء الالتزام ؛ و
- الإفصاح في التقارير والوثائق.

ومدراء الشركة وموظفوها مطالبون بالالتزام بهذه القواعد أثناء أداء واجباتهم.

2-6 سياسة الترحيب بالمديرين الجدد وتعريفهم بالشركة

تقتضي سياسة الشركة الخاصة بالترحيب بالمديرين الجدد وتعريفهم بالشركة أن يشارك كل المديرين الجدد في برنامج الترحيب والتعريف بالشركة. ويشمل هذا البرنامج عروضًا تقديمية تقدمها الإدارة لتعريف المديرين الجدد بالخطط الاستراتيجية للشركة وعملياتها وأنشطتها التجارية، ووحداتها التجارية وإداراتها ومديريها وموظفيها الأساسيين. ويهدف البرنامج إلى تقديم المعلومات المطلوبة لضمان فهم كل مدير جديد لواجباته ومسؤولياته طبقًا للقوانين والأنظمة السارية، وإطار حوكمة الشركة، وفهمه لسياسات الشركة وإجراءاته.

3 - مجلس الإدارة

3-1 دور المجلس

ويُعد المجلس مسؤولاً تجاه أصحاب الشأن ذوي الصلة بالشركة عن وضع وتقديم قيمة مستدامة من خلال إدارة أعمال الشركة. وبصفة خاصة، يُعد المجلس مسؤولاً عن تقديم التوجيه الاستراتيجي، والإشراف على الإدارة ووضع وسائل الرقابة الكافية بهدف تعزيز نجاح الشركة وقيمتها على المدى البعيد. كما يلعب مجلس الإدارة دورًا محوريًا في إطار حوكمة الشركة. فهو المسؤول في نهاية المطاف عن ضمان التزام الشركة بالتزاماتها القانونية والتنظيمية، ومذكرة تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، وواجباتها حيال أصحاب الشأن.

وتسعى شركة الجرافات إلى ممارسة القيادة والنزاهة والتقدير بهدف تحقيق الأهداف والأغراض، وتحقيق الاستدامة والنمو والرخاء على المدى البعيد. ويُعد المجلس مسؤولاً عن أداء الشركة وشؤونها. فهو يوفر القيادة للشركة في إطار وسائل رقابة حصيفة وفعالة تسمح بتقييم المخاطر وإدارتها. وقد اعتمد المجلس دليل حوكمة الشركة، الذي يعرض الإطار العام لكيفية عمل المجلس، علاوة على نوعية القرارات التي سيتخذها المجلس، والقرارات التي ينبغي تفويضها إلى الإدارة.

ويقوم مجلس إدارة شركة الجرافات بما يلي :

- اعتماد استراتيجية الشركة والشركات التابعة لها ؛
- ضمان التزام المجموعة بالقوانين والأنظمة السارية ؛
- تحمل مسؤولية حوكمة المخاطر، بما في ذلك تلك المرتبكة بتقنية المعلومات ؛
- التصرف بوصفه همزة الوصل والقيّم على حوكمة الشركة ؛
- تقديم القيادة الفعالة على أساس أخلاقي ؛ و
- ضمان كون الشركة مواطنًا مؤسسيًا مسؤولاً وأن يُنظر إليها على أنها كذلك.

ويحقق مجلس الإدارة أهدافه من خلال مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة، وتحديد قيم الشركة ومعاييرها القياسية، وتعزيز المعايير رفيعة المستوى لحوكمة الشركة، واعتماد السياسات والأهداف الأساسية، وضمان استيعاب وتحقيق الالتزامات تجاه أصحاب الشأن ذوي الصلة بالشركة وغيرهم من أصحاب الشأن، وفهم المخاطر الأساسية، وتحديد نسبة تحمل المخاطر واعتماد ومراجعة العمليات المنفذة لتخفيف مستوى المخاطر، بما في ذلك اعتماد الشروط المرجعية للجان مجلس الإدارة الرئيسية. وحتى يتسنى له تحقيق أهدافه، يجوز للمجلس أن يفوض واجباته ووظائفه إلى مختلف لجان المجلس أو الرئيس التنفيذي، دون التخلي عن مسؤولياته الخاصة :

وفضلاً عما سبق، يقوم المجلس إما بشكل مباشر أو من خلال لجانه الفرعية، بما يلي :

- تقييم الجوانب الكمية والنوعية لأداء الشركة من خلال نظام شامل للمراقبة المالية وغير المالية، يشمل عملية إعداد الميزانية السنوية، وإعداد التقارير الشهرية التفصيلية، والمراجعة المنتظمة للتحديثات الاستراتيجية والتشغيلية ؛
- اعتماد الميزانيات السنوية، والخطط الرأسمالية والتوقعات وخطط الأعمال. مراقبة التزام الشركة بالقوانين ذات الصلة والأنظمة وقواعد الممارسة التجارية ؛
- التأكد من أن العمليات المنفذة تتيح الإفصاح لأصحاب الشأن بشكل كامل ودقيق ومتاح في الموعد المناسب عن كل المخاطر ؛
- تحديد ومراقبة مجالات المخاطر الرئيسي ومؤشرات الأداء الرئيسية ؛
- مراجعة العمليات والإجراءات لضمان فعالية أنظمة الرقابة الداخلية ؛
- ضمان تطبيق الشركة لممارسات الأعمال المستدامة، التي تشمل الأنشطة الاجتماعية والبيئية ؛
- مراقبة وتقييم الاستثمارات والنفقات الكبرى في مجال تقنية المعلومات ؛
- ضمان الإدارة الفعالة لأصول المعلومات ؛
- ضمان تنفيذ الحوكمة المناسبة للمخاطر، التي تشمل تقنية المعلومات، بما في ذلك المراقبة المستمرة للمخاطر من قِبل الإدارة ؛
- ضمان تكامل الشركة وإعداد تقارير متكاملة عن الشركات التابعة لها ؛

- ضمان الترحيب والتعريف بالشركة والتدريب والتطوير المستمر للمديرين ؛
- تقييم أداء الإدارة العليا ودراسة التخطيط للخلافة الوظيفية.

2-3 تشكيل المجلس

انتخب مساهموا الشركة مجلس الإدارة الحالي في الجمعية العمومية السنوية (المنعقدة في 24 أبريل 2013). ويتكون المجلس من الأعضاء التاليين :

الاسم	المنصب	فئة العضوية	سنة التعيين
السيد محمد ثاني مرشد الرميثي	رئيس المجلس	غير تنفيذية	2007
السيد خليفة محمد عبد العزيز ربيع المهيري	نائب رئيس المجلس	غير تنفيذية	2004
السيد عبد الله علي مصلح الأحبابي	عضو المجلس	مستقلة	2007
السيد محمد أحمد القمزي	عضو المجلس	مستقلة	2013
السيد عبد الغفار عبد الخالق الخوري	عضو المجلس	مستقلة	2007
السيد أحمد عمر سالم الكربي	عضو المجلس	مستقلة	2007
السيد محمد راشد مبارك الكتبي	عضو المجلس	غير تنفيذية	2010
السيد ربيع محمد عبد العزيز ربيع المهيري	عضو المجلس	غير تنفيذية	2007
السيد أحمد سعيد المريخي	عضو المجلس	مستقلة	2010

وتنتهي مدة شغل كل أعضاء المجلس لمناصبهم عقب انعقاد الجمعية العمومية السنوية عام 2016.

ويُعد كل أعضاء مجلس الإدارة المشار إليهم آنفًا أعضاءً غير تنفيذيين أو مستقلين، حسب التعريفات المستخدمة في قواعد حوكمة الشركات. وعلى وجه التحديد، تنص القواعد على أن يُعد أي عضو من أعضاء المجلس عضوًا غير تنفيذي إذا لم يكن متفرغًا بدوام كامل لإدارة الشركة أو لا يحصل على راتب شهري أو سنوي من الشركة. ويندرج كل أعضاء المجلس بهذا التعريف، ومن ثم يُعدون أعضاء غير تنفيذيين.

كما تنص قواعد حوكمة الشركة على أنه لا يمكن اعتبار أي عضو من أعضاء المجلس عضوًا مستقلاً إذا كان يفي بأي من الشروط التالية :

- إذا كان العضو موظفًا لدى أي طرف مرتبط بالشركة خلال العامين الأخيرين ؛
- إذا كان العضو مرتبطًا ارتباطًا مباشرًا بأي شركة تؤدي أعمالاً استشارية أو تقدم استشارات للشركة أو أي أطراف مرتبطة بها ؛
- إذا أبرم العضو عقود خدمة شخصية مع الشركة أو أي طرف مرتبط بها أو مع موظفي الإدارة التنفيذية للشركة ؛
- إذا ارتبط ارتباطًا مباشرًا بأي مؤسسة غير ربحية تحصل على تمويل معقول من الشركة أو أي طرف مرتبط بها ؛
- إذا كان خلال العامين الأخيرين مرتبطًا أو موظفًا لدى أي مدقق حسابي خارجي أو سابق للشركة أو أي طرف مرتبط بالشركة ؛ أو
- إذا كانت حصته أو حصة أطفاله القُصر أو حصة كلاهما في الشركة تبلغ عشرة في المائة أو أكثر.

وحرصًا على استمرار استقلالهم، يجب على أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح عن طبيعة مناصبهم في المؤسسات الأخرى، بما في ذلك الشركات والمؤسسات العامة، وبيان المدة المحددة لكل منصب، سواءً عن انضمامهم إلى الشركة أو عند تغير مناصبهم.

3-3 مؤهلات أعضاء المجلس وخبرتهم

تكون مؤهلات وخبرات أعضاء المجلس على النحو التالي :

الاسم	المنصب	المؤهل	الخبرة (بالأعوام)	العضويات الأخرى
السيد محمد ثاني مرشد الرميثي	رئيس المجلس	رجل أعمال	+ 20	1. رئيس اتحاد غرف تجارة وصناعة الإمارات العربية المتحدة 2. رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي 3. رئيس مجلس إدارة شركة ثاني مرشد يونيليفر 4. عضو مجلس إدارة مجلس الإمارات للتنافسية 5. عضو مجلس إدارة مجلس أبوظبي للتنمية الاقتصادية 6. عضو مجلس إدارة مجموعة "أغذية" 7. نائب رئيس مجلس الأعمال الأمريكي الإماراتي 8. عضو مجموعة الأعمال البريطانية الإمارات
السيد خليفة محمد عبد العزيز ربيع المهيري	نائب رئيس المجلس	بكالوريوس المحاسبة وإدارة الأعمال	+ 20	1. رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة الربيع 2. رئيس مجلس إدارة شركة الخزنة للتأمين 3. عضو مجلس إدارة شركة سند للتأمين وإعادة التأمين التعاوني، المملكة العربية السعودية 4. عضو مجلس إدارة غرفة التجارة البريطانية العربية، لندن
السيد عبد الله علي مصلح الأحبابي	عضو المجلس	ماجستير إدارة الأعمال	+ 20	1. وكيل وزارة المالية 2. عضو المجلس التنفيذي - أبوظبي 3. عضو مجلس إدارة شركة أبوظبي للإعلام 4. عضو مجلس إدارة لجنة أبوظبي لتطوير التكنولوجيا 5. عضو مجلس إدارة صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي 6. عضو مجلس إدارة صندوق خليفة لتطوير المشاريع
السيد محمد أحمد القمزي	عضو المجلس	بكالوريوس الإدارة وماجستير إدارة الأعمال التنفيذي (EMBA) وبرنامج تطوير القادة (PLD)	+ 15	1. نائب المدير للأسهم الداخلية – جهاز أبوظبي للاستثمار 2. عضو مجلس إدارة جمعية الخالدية التعاونية 3. عضو المجلس الاستشاري الوطني 4. رئيس / عضو في مختلف لجان جهاز أبوظبي للاستثمار
السيد عبد الغفار عبد الخالق الخوري	عضو المجلس	رجل أعمال	+ 20	1. الرئيس التنفيذي لشركة عبد الخالق الخوري وأولاده 2. الرئيس التنفيذي لشركة ميليبول انترناشونال
السيد أحمد عمر سالم الكربي	عضو المجلس	بكالوريوس إدارة الأعمال	+ 20	1. عضو مجلس إدارة شركة رأس الخيمة للأسمنت الأبيض 2. عضو مجلس إدارة شركة أم القيوين للأسمنت 3. عضو مجلس إدارة شركة رأس الخيمة للدواجن والعلف
السيد محمد راشد مبارك الكتبي	عضو المجلس	رجل أعمال	+ 15	-
السيد ربيع محمد عبد العزيز ربيع المهيري	عضو المجلس	رجل أعمال	+ 15	1. المدير الإداري لشركة اليكتروميكانيكال 2. عضو مجلس إدارة شركة الربيع 3. المدير الإداري لشركة الخزنة للتأمين
السيد أحمد سعيد المريخي	رئيس المجلس	بكالوريوس الهندسة الكهربائية	+ 20	1. رئيس مجلس الإدارة والمدير الإداري لشركة أبوظبي للتوزيع

4-3 أجور أعضاء مجلس الإدارة

تحدد الجمعية العمومية للشركة أجر أعضاء مجلس الإدارة بصفة سنوية. وطبقًا لنظام الشركة الأساسي وقواعد حوكمة الشركة، لا يمكن أن يتجاوز أجر عضو مجلس الإدارة 10 % من صافي أرباح الشركة، عقب اقتطاع 10 % من صافي الأرباح للمخصصات القانونية، ودفع حصة أرباح للمساهمين لا تقل عن 5 % .

كما يجب على لجنة الترشيحات والمكافآت أن تراجع، بصفة سنوية على الأقل، الأجور المقترح دفعها لأعضاء مجلس الإدارة، سواءً بصفتهم أعضاء في المجلس أو في لجان المجلس، وتقديم توصيات للمجلس حسبما يكون مناسبًا.

وفي عام 2013، حصل أعضاء مجلس الإدارة على 14.3 مليون درهم (في الإجمالي) بالنسبة للعام المالي 2012،أوصى مجلس إدارة الشركة بمبلغ 7.15 مليون درهم نظير مكافآت أعضاء مجلس الإدارة و17.85 مليون درهم مكافآت الأدارة التنفيذية والموظفين، وتمت الموافقة على ذلك في الجمعية العمومية السنوية التي تم عقدها بتاريخ 29 أبريل 2014 .

وبخلاف المخصص سالف الذكر للمكافآت، لم يتم دفع أي بدلات أخرى لأعضاء مجلس الإدارة نظير حضور اجتماعات المجلس أوعضوية اللجان التي يشكلها المجلس.

5-3 اجتماع مجلس الإدارة

عقد مجلس الإدارة 5 (خمسة) اجتماعات خلال عام 2013 في التواريخ التالية :

الاسم	الاجتماع الأول 12 / 2 / 2013	الاجتماع الثاني 24 / 2 / 2013	الاجتماع الثالث 16 / 4 / 2013	الاجتماع الرابع 7 / 5 / 2013	الاجتماع الخامس 11 / 11 / 2013
سعادة محمد ثاني مرشد الرميثي	√	√	√	√	√
السيد خليفة محمد عبد العزيز ربيع المهيري	√	√	√	√	√
السيد عبد الله علي مصلح الأحبابي	X	X	X	√	√
السيد درويش عبد الله خادم القبيسي	√	√	√	ملحوظة 1	ملحوظة 1
السيد محمد أحمد القمزي	ملحوظة 1	ملحوظة 1	ملحوظة 1	√	√
السيد عبد الغفار عبد الخالق الخوري	√	√	√	√	√
السيد أحمد عمر سالم الكربي	√	√	√	√	√
السيد محمد راشد مبارك الكتبي	√	√	√	√	X
السيد ربيع محمد عبد العزيز ربيع المهيري	√	√	√	√	√
السيد أحمد سعيد المريخي	√	√	√	√	√

√ تشير إلى حضور الاجتماع X تشير إلى الغياب عن الاجتماع

ملحوظة 1 : أثناء الجمعية العمومية السنوية المنعقدة في 24 أبريل 2013، تمت إعادة انتخاب المجلس وتغير تشكيل المجلس عن العام السابق. وخلف السيد محمد أحمد القمزي السيد درويش عبد الله خادم القبيسي، بوصفه عضو جديد بالمجلس اعتبارًا من 24 أبريل 2013.

وقد وقع كل أعضاء مجلس الإدارة الذين حضروا كل اجتماع من الاجتماعات على محضر هذا الاجتماع. والتزامًا بقواعد حوكمة الشركات، تسعى الشركة إلى أن تُعقد اجتماعات مجلس الإدارة في عام 2014 كل شهرين على الأقل.

6-3 واجبات واختصاصات المجلس التي تؤديها الإدارة التنفيذية

وطبقًا للنظام الأساسي وبموجب مختلف القرارات، فوض مجلس إدارة الشركة إلى لجان المجلس الأخرى أو الرئيس التنفيذي أو باقي المسؤولين، سلطة إجراء الأعمال نيابة عن الشركة. وسعيًا لتحقيق هذا الغرض، فوض المجلس للرئيس التنفيذي سلطة إجراء أعمال الشركة في دولة الإمارات وخارجها، والقيام بكل التصرفات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة في إطار الحدود المالية التي تبلغ حاليًا 2 مليون درهم إماراتي.

وعلى وجه التحديد، يحمل الرئيس التنفيذي سند وكالة خاص بتاريخ 11 / 6 / 2011، موقع من رئيس المجلس، يتيح للرئيس التنفيذي :

- توقيع كل مراسلات الشركة لدى الإدارات الحكومية والمحلية ؛
- استكمال الإجراءات القانونية نيابة عن الشركة طبقًا لسياسات وإجراءات الشركة ؛
- تحديد عناوين الإخطارات والتحذيرات وإرسالها واستلامها نيابة عن الشركة ؛
- التوجه إلى كل الإدارات والمؤسسات الاتحادية والمحلية لاستكمال وتوقيع كل المتطلبات الإدارية والقانونية والقضائية لأعمال الشركة ؛
- توقيع كل العطاءات والمناقصات وعقود التوريد وعقود المشروعات التي تنفذها الشركة، أو تُنفذ نيابة عنها عن طريق التعاقد من الباطن ؛ و
- توقيع عقود بيع بعض المواد أو السيارات أو المعادن التي ترغب الشركة في التصرف فيها وبيعها لأطراف خارجية.

7-3 الإدارة التنفيذية

يُعد الرئيس التنفيذي، مصحوبًا بدعم من فريق الإدارة، مسؤولاً عن الإدارة اليومية لأعمال الشركة. يوضح الجدول التالي بيانات فريق الإدارة التنفيذي الحالي لشركة الجرافات، علاوة على مناصبهم وتاريخ تعيينهم ورواتبهم وبدلاتهم ومكافآتهم التي دُفعت لهم في العام المالي 2013 :

الاسم	المنصب	تاريخ التعيين في المنصب الحالي	إجمالي الرواتب والبدلات المدفوعة عام 2013 (بالدرهم)	المكافآت لعام 2013 (بالدرهم)
ياسر ناصر زغلول	الرئيس التنفيذي	**1 / 10 / 2010**	2,268,355	**ملحوظة 1**
أحمد عبد الله الجابر	رئيس الدعم	**16 / 12 / 2010**	1,234,189	87,500
حسن نجاتي خليفة	رئيس تطوير المؤسسة	**16 / 12 / 2010**	1,383,886	87,500
غواتام برادهان	الرئيس المالي	**4 / 8 / 2009**	1,132,076	100,000
أنطوان هوجيندورن	الرئيس التجاري	**13 / 9 / 2012**	762,000	**ملحوظة 2**
بيرت باوميستر	رئيس المشروعات	**13 / 9 / 2012**	1,194,262	100,000
محمد عفان	الرئيس التقني	**13 / 9 / 2012**	1,352,972	100,000

ملحوظة 1 : حتى تاريخ كتابة هذا التقرير، فأن مجلس الإدارة لم يستكمل وضع مكافأة لمنصب الرئيس التنفيذي للشركة.

ملحوظة 2 : استقال الرئيس التجاري من الشركة اعتبارًا من 13 أكتوبر 2013 ؛ ومن ثم لا يتم دفع أي مكافآت للرئيس التجاري السابق وفقًا لسياسة الشركة التي تنص على عدم دفع مكافآت للموظفين المستقلين أثناء عام 2013.

4 - التعامل مع أسهم شركة الجرافات ومع باقي الأطراف المعنية

طبقت الشركة سياسة تخص تعامل أعضاء مجلس الإدارة والموظفين في الأوراق المالية للشركة، بغرض التأكد من عدم قيام أعضاء مجلس إدارة الشركة وموظفيها (والأفراد المرتبطين بهم ارتباطًا وثيقًا) بالتعامل أو تداول الأوراق المالية التي تصدرها الشركة أو أي شركة تابعة لها أو شركة شقيقة بناء على معلومات سرية لم يتم الإفصاح عنها أو في ظروف النزاع.

4-1 سياسة تداول أسهم الشركة

تمثل النقاط التالية الجوانب الأساسية لسياسة تداول الأسهم :

- لا يجوز لأي عضو مجلس إدارة أو موظف في الشركة(أو أي شركة تابعة أو شركة أخرى تسيطر عليها شركة الجرافات) تداول الأوراق المالية للشركة، بينما كانت بحوزته أي معلومات لم يتم الإفصاح عنها إلى سوق أبوظبي للأوراق المالية.
- ولا يجوز أن يتم التداول أثناء فترة الحظر الخاصة بتداول المطلعين، والتي تكون عادة الفترة التي تبدأ في الأسبوعين الأخيرين من الفصل المحاسبي، وتنتهي فور الإفصاح للسوق عن حسابات هذا الفصل من العام.
- ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الذين لا يحوزون هذه المعلومات المشار إليها آنفًا والذين لا يقترحون التداول في أي فترة الحظر الخاصة بتداول المطلعين ، تداول الأوراق المالية للشركة إلا عقب الحصول على موافقة خطية مسبقة من رئيس مجلس الإدارة (أو عند غيابه، من نائب رئيس المجلس)، بينما لا يُسمح أيضًا للموظفين الذين لا يحوزون هذه المعلومات بالقيام بذلك إلا عقب الحصول على موافقة خطية مسبقة من الرئيس التنفيذي (أو عند غيابه، من أمين الشركة).

4-2 إجراءات تنفيذ سياسة تداول الأسهم

يدرك مجلس الإدارة وكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة، علاوة على إدارة الشركة، التزاماتهم المرتبطة بمتطلبات الإفصاح ذات الصلة بتداولاتهم للأوراق المالية لشركة الجرافات، وهم يلتزمون بكل المتطلبات التي تصدر عن هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.
وفضلاً عن ذلك، يتم الحصول على إقرار سنوي من أعضاء مجلس الإدارة يؤكد التزامهم بسياسة تداول أسهم الشركة ومتطلبات قواعد حوكمة الشركة. ويوضح الجدول التالي بيانات تداول الأوراق المالية لأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم خلال عام 2013 :

عضو مجلس الإدارة	القائم بالمعاملات	إجمالي الأسهم المباعة	إجمالي الأسهم المشتراة
السيد أحمد عمر سالم الكربي	الابن الأول	47,200	475,801
	الابن الثاني	-	696,148

4-3 التعاملات مع الأطراف المعنية الأخرى

يوضح الجدول التالي تفاصيل تعاملات شركة الجرافات مع الشركة التابعة لها والشركات ذات الصلة بأعضاء مجلس الإدارة. وقد نُفذت كل المعاملات مع هذه الأطراف في السياق الطبيعي للأعمال ووفقًا للسياسات والإجراءات المقررة.

اسم الشركة	طبيعة المعاملات	المعاملات عام 2013 (بالدرهم)
الإمارات أوروبا – مصنع أنظمة تكنولوجيا البناء السريع	إمدادات	58,389,813
شركة الخزنة للتأمين	خدمات التأمين	10,331,243
نادي الجزيرة الرياضي الثقافي	الرعاية	10,000,000
شركة أبوظبي الهندسية	خدمات ما بين الشركات	6,784,101
مجموعة أغذية	الإمدادات	1,431,028
نادي الجزيرة الرياضي الثقافي	الخدمات	184,750
شركة اليكتروميكانيكال	الخدمات	1,726

5 - المدققون الحسابيون الخارجيون

5-1 تعيين المدققين الخارجيين

المدقق الخارجي للشركة عام 2013 هو مجموعة كيه بي إم جي – وهي شبكة عالمية من الشركات المتخصصة التي تقدم خدمات التدقيق الحسابي والخدمات الضريبية والاستشارية. وقد ظلت كيه بي إم جي المدقق الحسابي لشركة الجرافات منذ العام المالي 2008.
وقد أوصت لجنة التدقيق، عقب دراسة وتقييم مختلف العروض المقدمة من شركات التدقيق بتعيين شركة تدقيق أخرى لتكون المدقق الحسابي الخارجي لعام 2013. واستندت التوصيات في الأساس على الممارسة الجيدة التي تقضي بتغيير المدققين الخارجيين. وقد درس المجلس (في اجتماعه المنعقد في 24 أبريل 2013) بشكل متأني توصيات لجنة التدقيق، لكنه اقترح إعادة تعيين كيه بي إم جي لتجنب أي تعارض مصالح مع شركة التدقيق الأخرى (التي قدمت مؤخرًا خدمات استشارية أخرى للشركة). وعلاوة على ذلك، تم تقييم الأتعاب المقدمة من كيه بي إم جي بوصفها الأكثر جدوى من حيث التكلفة بالنسبة للشركة.

ومن ثم تم تعيين كيه بي إم جي المدقق الحسابي للشركة بموجب قرار المساهمين في الجمعية العمومية السنوية للشركة لعام 2013 (المنعقدة في 24 أبريل 2013).

5-2 استقلال المدققين الحسابيين

تطبق الشركة سياسة بشأن استقلال المدققين الخارجيين، لا يجوز بموجبها للمدقق الخارجي، أثناء قيامه بتدقيق القوائم المالية للشركة، بأداء أي خدمات فنية أو إدارية أو استشارية أو أي أعمال ذات صلة بواجباته المنوطة به، من شأنها التأثير على قراراته واستقلاله، أو أي خدمات أو أعمال لا يجوز أن يقدمها المدقق الخارجي، وفقًا لتقدير هيئة الأوراق المالية والسلع.
وتشمل سياسة الشركة تدابير لضمان استقلال المدققين الخارجيين، تشمل ما يلي :

- يرشح المجلس المدقق الخارجي، على أن يكون ذلك عادة وفقًا لتوصيات لجنة التدقيق ؛
- يتم تعيين المدقق الخارجي بموجب قرار الجمعية العمومية السنوية للشركة، لمدة عام واحد قابل للتجديد ؛ و
- ينبغي أن يكون المدقق الخارجي مستقلاً عن الشركة ومجلس إدارتها ولا يجوز أن يكون شريكًا أو وكيلاً أو قريبًا، حتى من الدرجة الرابعة، لأي مؤسس أو مدير للشركة.

وتشعر الإدارة بالارتياح حيال استقلال شركة التدقيق الخارجي المعينة، من خلال استفسار مباشر من الشركة عن استقلال فريق العمل المشارك في التدقيق الخارجي.

5-3 أتعاب المدققين الخارجيين

حصل المدققون الخارجيون على الأتعاب التالية خلال عام 2013.

اسم المدقق الخارجي	كيه بي إم جي لوار جلف
سنوات العمل كمدقق خارجي للشركة	6 سنوات
أتعاب مراجعة / تدقيق القوائم المالية للشركة والشركات التابعة لها عام 2013 بالدرهم	280,000
أتعاب الخدمات الأخرى باستثناء تدقيق القوائم المالية بالدرهم	75,000
تفاصيل أي نوع آخر من الخدمة خلاف التدقيق	إجراءات التدقيق الإضافية في واحدة من الشركات التابعة

خلال العام المالي 2013، لم يقدم المدققون الخارجيون، شركة كيه بي إم جي،أي خدمات استشارية.

4-5 الخدمات التي تم الحصول عليها من شركات تدقيق خارجية أخرى

تشمل الخدمات التي تم الحصول عليها من شركات تدقيق خارجية أخرى :

مقدم الخدمة	طبيعة الخدمة	قيمة الخدمة
برايس ووترهاوس كوبر	الأتعاب المهنية نظير إعداد النظام التحذيري الداخلي	129.737 درهمًا
ديلويت آند توش	ضمان الجودة ودعم إدارة المشروعات	1.398.155 درهمًا
ديلويت آند توش	الخدمات الاستشارية لتنفيذ تخطيط موارد المشروعات	1.056.925 درهمًا
ديلويت آند توش	SOD تقنية المعلومات ومراجعة وسائل الرقابة على الوصول	82.186 درهمًا

6- لجان مجلس الإدارة

تأسست لجان مجلس الإدارة التالية بقرار مجلس الإدارة، وتشمل أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين / مستقلين :

اسم اللجنة التابعة لمجلس الإدارة	الأعضاء
لجنة التدقيق (AC)	السيد محمد أحمد القمزي (رئيس اللجنة) السيد خليفة محمد عبد العزيز ربيع المهيري (عضو اللجنة) السيد عبد الغفار عبد الخالق الخوري (عضو اللجنة)
لجنة الترشيحات والمكافآت (N&RC)	السيد عبد الغفار عبد الخالق الخوري (رئيس اللجنة) السيد ربيع محمد عبد العزيز ربيع المهيري (عضو اللجنة) السيد محمد راشد مبارك الكتبي (عضو اللجنة)
اللجنة الفنية (TC)	السيد أحمد سعيد المريخي (رئيس اللجنة) السيد ربيع محمد عبد العزيز ربيع المهيري (عضو اللجنة) السيد عبد الغفار عبد الخالق الخوري (عضو اللجنة)
اللجنة الاستراتيجية (SC)	السيد محمد أحمد القمزي (رئيس اللجنة) السيد أحمد سعيد المريخي (عضو اللجنة) السيد ربيع محمد عبد العزيز ربيع المهيري (عضو اللجنة) السيد عبد الغفار عبد الخالق الخوري (عضو اللجنة)

وقد وافقت الشركة على شروط مرجعية رسمية (مواثيق) لكل لجنة من هذه اللجان، بحيث تتناول هذه الشروط المرجعية تشكيل اللجنة وواجباتها ومسؤولياتها، علاوة على أمور أخرى. وتلتزم هذه الشروط المرجعية بمتطلبات قواعد حوكمة الشركة.

وتحكم البنود التالية العلاقة بين مجلس الإدارة واللجان التابعة له، وفقًا لدليل حوكمة الشركة :

- **رفع التقارير إلى مجلس الإدارة :** تفع كل لجنة تقاريرها بصفة منتظمة إلى المجلس بشأن الأنشطة التي تقوم بها وممارستها لصلاحياتها – ويشمل ذلك إطلاع المجلس في كل اجتماع للمجلس على كل القرارات التي اتخذتها اللجان منذ آخر اجتماع للمجلس ؛
- **التقييم السنوي :** تُقيّم كل لجنة عملها طبقًا لشروطها المرجعية ذات الصلة بصفة سنوية، مع السعي لتحسين أعمال اللجنة المختصة أو علاقتها بمجلس الإدارة ؛ و
- **متابعة المجلس :** يتابع مجلس الإدارة عمليات اللجان لضمان التزامها بشروطها المرجعية.

6-1 لجنة التدقيق

تتفق واجبات ومسؤوليات لجنة التدقيق طبقًا لشروطها المرجعية المعتمدة مع قواعد الحوكمة الواردة في قواعد حوكمة الشركة. وبصفة خاصة، تضطلع لجنة التدقيق بالواجبات والمسؤوليات التالية :

- الإشراف على نزاهة القوائم المالية للشركة والتقارير السنوية والفصلية ومراجعتها ؛
- وضع وتطبيق سياسة التعاقد مع المدققين الخارجيين، والمتابعة والإشراف على مؤهلات واستقلال وأداء المدقق الخارجي ؛
- الإشراف على مؤهلات واستقلال وأداء موظفي التدقيق الداخلي للشركة، واعتماد خطة التدقيق السنوية التي يُعدها المدققون الداخليون ؛
- مراجعة خطابات وتقارير وتوصيات إدارة المدقق الداخلي والخارجي، وردود الإدارة، والإشراف على تنفيذ الإجراءات التي توصي بها لجنة التدقيق ؛

- مراجعة أنظمة الرقابة المالية والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركة ؛
- الإشراف على نطاق التزام الشركة بقواعد السلوك ومختلف الالتزامات القانونية والتنظيمية ؛ و
- مراجعة أو دراسة أي إدعاءات بالاحتيال أو السرقة تُطرح على لجنة التدقيق، والمقدمة عن طريق الموظفين أو أعضاء مجلس الإدارة أو ضدهم، وتقديم التوصيات المناسبة للمجلس.

وقد عقدت لجنة التدقيق 8 (ثمانية) اجتماعات خلال عام 2013، لأداء الواجبات التي أسندها مجلس الإدارة إلى لجنة التدقيق وقواعد حوكمة الشركة. وفيما يلي تفاصيل اجتماعات لجنة التدقيق المنعقدة أثناء عام 2013 :

الاسم	تواريخ الاجتماع							
	5 / 2 / 2013	12 / 2 / 2013	31 / 3 / 2013	26 / 5 / 2013	18 / 6 / 2013	12 / 8 / 2013	10 / 11 / 2013	11 / 12 / 2013
السيد محمد أحمد القمزي (رئيس اللجنة)	ملحوظة 1	ملحوظة 1	ملحوظة 1	√	√	√	√	√
السيد درويش عبد الله خادم القبيسي (رئيس اللجنة السابق)	√	√	√	ملحوظة 1	ملحوظة 1	ملحوظة 1	ملحوظة 1	ملحوظة 1
السيد خليفة محمد عبد العزيز ربيع المهيري	ملحوظة 1	ملحوظة 1	ملحوظة 1	√	√	√	√	√
السيد أحمد عمر سالم الكربي	√	√	√	√	√	√	√	√
السيد محمد راشد مبارك الكتبي	√	√	√	ملحوظة 1	ملحوظة 1	ملحوظة 1	ملحوظة 1	ملحوظة 1
السيد عبد الغفار عبد الخالق الخوري	√	√	√	ملحوظة 1	ملحوظة 1	ملحوظة 1	ملحوظة 1	ملحوظة 1

√ تشير إلى حضور الاجتماع X تشير إلى الغياب عن الاجتماع

ملحوظة 1 : خلال الجمعية العمومية السنوية المنعقدة في 24 أبريل 2013، أعيد انتخاب مجلس الإدارة وتغير تشكيل المجلس عن العام السابق. وعقب الجمعية العمومية السنوية، وفي اجتماع مجلس الإدارة المنعقد في 7 مايو 2013، أُعيد تشكيل لجنة التدقيق. وحلّ السيد محمد أحمد القمزي محل السيد درويش عبد الله الخادم القبيسي في منصب رئيس اللجنة. كما عُين السيد خليفة محمد عبد العزيز ربيع المهيري كأحد أعضاء اللجنة، وظل السيد أحمد عمر سالم الكربي عضوًا بلجنة التدقيق. وكذلك فقد تقاعد السيد عبد الغفار عبد الخالق الخوري والسيد مبارك راشد مبارك الكتبي من اللجنة اعتبارًا من 24 أبريل 2013.

وتعمل لجنة التدقيق على إتمام التقرير السنوي وتقديمه للمجلس، ويُعنى التقرير بالأنشطة التي قامت لجنة التدقيق بتنفيذها خلال عام 2013، لأداء المسؤوليات المنوطة بها.

2-6 لجنة الترشيحات والمكافآت

تتفق واجبات ومسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت مع شروطها المرجعية المعتمدة مع قواعد الحوكمة الواردة في قواعد حوكمة الشركة. وبصفة خاصة، تضطلع لجنة الترشيحات والمكافآت بالواجبات والمسؤوليات التالية :

- تنظيم ومتابعة إجراءات ترشيح المجلس في ضوء متطلبات القوانين والأنظمة السارية وقواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع، علاوة على تحديد احتياجات الشركة للموظفين المؤهلين على مستوى الإدارة العليا وأساس الاختيار ؛
- التأكد من الاستقلال المستمر لأعضاء المجلس المستقلين ؛
- مراجعة واعتماد شروط وأحكام عقود الخدمة الخاصة بالرؤساء التنفيذيين وموظفي الإدارة العليا، بالتشاور مع رئيس مجلس الإدارة و / أو الرئيس التنفيذي ؛
- المراجعة السنوية على الأقل للأجور (التي تشمل الراتب الأساسي والبدلات الأخرى وأي بنود من الراتب أو المكافآت مرتبطة بالأداء) الخاصة بموظفي الشركة، بما في ذلك فريق الإدارة العليا، والأجور المقترح دفعها لأعضاء مجلس الإدارة ؛ و
- إعداد خطة خلافة وظيفية لمجلس الإدارة ولجانه، والرئيس التنفيذي وأفراد الإدارة الرئيسيين.

وقد عقدت لجنة الترشيحات والمكافآت اجتماعًا واحدًا خلال عام 2013، وفقًا للتفاصيل الواردة أدناه :

الاسم	الاجتماع رقم 1
	2013 / 3 / 31
السيد عبد الغفار عبد الخالق الخوري (رئيس اللجنة)	√
السيد محمد راشد مبارك الكتبي	√
السيد ربيع محمد عبد العزيز ربيع المهيري	√

√ تشير إلى حضور الاجتماع X تشير إلى الغياب عن الاجتماع

3-6 اللجنة الفنية

تتصرف اللجنة الفنية نيابة عن المجلس عادة عندما يكون التوقيت بالغ الأهمية، ويخولها المجلس في تحقيق الأهداف الواردة في عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، بما في ذلك الاعتماد والتفاوض وإبرام اتفاقيات ملزمة قانونًا نيابة عن الشركة، فيما يخص أي من الأمور التالية طبقًا لشروطها المرجعية والسلطات المخولة من المجلس، على النحو الوارد في هذه الشروط :

- إبرام اتفاقيات شراء أسهم أو أصول أو التصرف فيها ؛
- إبرام أو إنهاء أي ترتيبات ائتلاف أو اتفاقيات مساهمين مع أي شركة أو كيان قانوني آخر ؛
- إبرام أي اتفاقيات شركة توصية بسيطة أو شركة تضامن كشريك متضامن ؛
- الحصول على التزامات بالتمويل ؛
- إجراء أو إنهاء أي تمويل تقبل الشركة بموجبه التزامًا بالتمويل لصالح أي طرف خارج مجموعة الشركة ؛
- إعادة هيكلة تمويل الشركة ؛
- إبرام اتفاقيات إيجار أو ترخيص ؛ و
- إنشاء أي أدوات مالية ذات أغراض خاصة في النطاقات القانونية المناسبة، والتي قد تمارس الشركة من خلالها أعمالها ؛
-

وتجتمع اللجنة الفنية متى دعت الحاجة لذلك. ولم تجتمع اللجنة الفنية طوال عام 2013.

4-6 اللجنة الاستراتيجية

تُعد اللجنة الاستراتيجية مسؤولة عن مساعدة مجلس إدارة شركة الجرافات في تنفيذ مسؤولياته الإشرافية المرتبطة بالخطة الاستراتيجية والمبادرات التي تدعم هذه الخطة. كما تساعد اللجنة الاستراتيجية مجلس الإدارة في مسؤولياته الإشرافية المرتبطة بتنفيذ استراتيجية الشركة، والتحول المصاحب لهذا التنفيذ ؛ وعلى وجه التحديد، تقوم اللجنة بما يلي على سبيل المثال لا الحصر :

- المراجعة والتقييم الدوري لخطة التنفيذ التي تطبقها الشركة ؛
- مراجعة وتقييم خطط تشغيل الشركة التي تدعم الخطة الاستراتيجية للشركة، بما في ذلك استراتيجية التوسع واستراتيجية الاستحواذ ؛
- مراجعة وتقييم النفقات الرئيسية الواردة في الميزانية، بما في ذلك تلك المرتبطة بالترتيبات التعاقدية مع المستشارين والاستشاريين ؛
- مراجعة وتقييم ردود الأفعال حيال التطورات والعوامل الخارجية، كالتغيرات التي يشهدها الاقتصاد، واتجاهات الصناعة، والمنافسة والتقنية، والتي قد تؤثر على الخطة الاستراتيجية للشركة ؛ و
- تعيين وتقاعد وإعادة توزيع كبار الموظفين نتيجة التغييرات التحولية.

وقد عقدت اللجنة الاستراتيجية اجتماعين خلال عام 2013 وفقًا للتفاصيل التالية :

الاسم	الاجتماع رقم 1 2013 / 11 / 21	الاجتماع رقم 2 2013 / 12 / 10
السيد محمد أحمد القمزي (رئيس اللجنة)	√	√
السيد أحمد سعيد المريخي	√	√
السيد ربيع محمد عبد العزيز ربيع المهيري	√	X
السيد عبد الغفار عبد الخالق الخوري	X	√

√ تشير إلى حضور الاجتماع X تشير إلى الغياب عن الاجتماع

7 - نظام الرقابة الداخلية

7-1 نظام الرقابة الداخلية في شركة الجرافات

وُضع نظام الرقابة الداخلية بالشركة لضمان قدرة المجلس والإدارة على تحقيق أهدافهما التجارية بأسلوب حصيف، علاوة على حماية مصلح مساهمي الشركة وباقي أصحاب الشأن، مع العمل في الوقت ذاته على الحد من المخاطر الأساسية كالاحتيال والنشاط التجاري غير المصرح به، والقوائم المالية المضللة، والتحمل غير المستنير للمخاطر، أو مخالفة الالتزامات القانونية أو التعاقدية، مع ضمان تحقيق أعلى مستوى من الجودة في بيئة آمنة ومستدامة.
وطبقًا لدليل حوكمة الشركة المعتمد، يُعد مجلس الإدارة مسؤولاً عن ضمان تطبيق الشركة لنظام رقابة داخلية دقيق، يتناول الوظائف الأساسية التالية التي يديرها مدير كل منها وفقًا للتفصيل الوارد أدناه :

وظيفة الرقابة الداخلية	مدير الإدارة و المنصب	تاريخ التعيين	المؤهل	الخبرة
التدقيق الداخلي	مانيش بوشا رئيس التدقيق الداخلي.	2012 / 5 / 27	محاسب معتمد، وحاصل على شهادة المدقق الداخلي المعتمد في ضمان إدارة المخاطر، وحاصل على شهادة في حوكمة الشركات، علاوة على بكالوريوس التجارة	أكثر من 14 عامًا من الخبرة المهنية في مجالات التدقيق الداخلي، وإدارة المخطط، ومراجعة العمليات التجارية.
إدارة المخاطر	حسن نجاتي خليفة رئيس تطوير المؤسسة	2012 / 12 / 2	مُقيّم رئيسي معتمد في المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة (EFQM) وحاصل على بكالوريوس الاقتصاد	أكثر من 25 عامًا من الخبرة في التميز التجاري، وقياس الأداء والإدارة العامة للجودة.
السلوك والالتزام	حافظ سيف ضابط الأمتثال	2012 / 12 / 2	بكالوريوس التجارة	أكثر من 24 عامًا من الخبرة في وظيفة الشؤون المالية والمحاسبة، بما في ذلك وضع السياسات والإجراءات.
الجودة والصحة والسلامة والبيئة	إيهاب مراد مدير الجودة والصحة والسلامة والبيئة	2009 / 11 / 19	مهندس مدني متخصص في شهادات الأيزو	أكثر من 20 عامًا من الخبرة في الجودة، والصحة والسلامة والبيئة، والإنشاءات.

وتعد الإدارة مسؤولة عن ضمان تنفيذ وسائل الرقابة الداخلية الكافية (سواء المالية أو التشغيلية) بهدف حماية وإدارة أصول الشركة بأسلوب يتسم بالكفاءة والفعالية.
ويُجري مجلس الإدارة مراجعة سنوية لمدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالشركة ومدى التزام الشركة بهذا النظام.

7-2 التقييم المستقل لنظام الرقابة الداخلية

تم تصميم الرقابة الداخلية بهدف التخفيف من المخاطر الكبرى التي تواجهها الشركة، وليس القضاء على هذه المخاطر. ومن المعلوم أن هذا النظام يوفر ضمانًا معقولاً، لكنه ليس مطلقًا، لعدم حدوث أي خطأ أو سهو أو تحريف أو خسارة جوهرية. ويتحقق ذلك داخل الشركة من خلال مزيج من تحديد المخاطر، وعمليات التقييم والمراقبة، والاجتماعات المناسبة لاتخاذ القرار والإشراف، وضمان ومراقبة بعض الوظائف مثل التدقيق الخارجي، والتدقيق الداخلي، والسلوك والالتزام والجودة، والصحة والسلامة والبيئة. وقد تم تنفيذ هذه العمليات المستمرة، التي تتفق مع الممارسات الرائدة وقواعد حوكمة الشركة، طوال العام قيد المراجعة، وحتى تاريخ اعتماد التقرير السنوي والقوائم المالية.

وخلال عام 2013، خضعت الشركة للتقييمات المستقلة التالية عبر نظام الرقابة الداخلية الخاص بالشركة :

- التدقيق الخارجي السنوي والمراجعات المؤقتة للقوائم المالية المجمعة للشركة عن طريق شركة كيه بي إم جي، وهي شركة خدمات مهنية (انتهت المراجعة المؤقتة الأخيرة للفصل الثالث من عام 2013 في 30 سبتمبر 2013، وانتهى تقرير التدقيق الخارجي الأخير للعام في 31 ديسمبر 2012). يشمل عمل التدقيق الخارجي تقييم وسائل الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، رغم أنه لا يقتضي إبداء الرأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية للشركة.
- التدقيق الداخلي للعمليات والوظائف التجارية لشركة الجرافات من خلال إدارة التدقيق الداخلي، وفقًا لخطة تدقيق داخلي تعتمدها لجنة التدقيق. شمل نطاق التدقيق الداخلي لعام 2013 كلاً من العمليات الأساسية وعمليات الدعم في شركة الجرافات، وتم تحديد أولوياته طبقًا لمنهج تحليل المخاطر.

وقد تم تصميم إجراءات التدقيق الداخلي استنادًا إلى فضية مفادها أن الإدارة تتحمل مسؤولية توفير نظام سليم للرقابة الداخلية، وأن العمل الذي يؤديه التدقيق الداخلي قد لا يؤدي إلى تحديد كل مواطن القوة والضعف التي ربما تكون موجودة، لكن يظل هناك احتمال معقول باكتشاف أي مخالفة جوهرية. وتركز إجراءات التدقيق الداخلي على المجالات التي تشير الإدارة إلى أنها تمثل أكبر المخاطر وأنها تحظى بأهمية كبرى، وتخضع خطة التدقيق الداخلي في هذه المجالات لاعتماد لجنة التدقيق.
وتتبع إدارة التدقيق الداخلي لجنة التدقيق تبعية مباشرة. وترفع إدارة التدقيق الداخلي تقاريرها بشأن أي توصيات رقابة إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق. وتدرس وظيفة التدقيق الداخلي وتشتمل على نقاط تركيز عملية التدقيق الواردة في خطة التدقيق السنوية. ويتم إبلاغ لجنة التدقيق بالوقائع الجوهرية والمخالفات الكبرى للأنظمة ووسائل الرقابة. أما وظيفة التدقيق الخارجي فتناقش خطاب إدارتها مع لجنة التدقيق لإبراز أوجه القصور في الرقابة، إن وُجدت. وتضمن العمليات المناسبة، التي تشمل المراجعة التي تقوم بها وظيفة التدقيق، اتخاذ إجراء تصحيحي في الوقت المناسب للأمور التي طرحها التدقيق الداخلي. وتقدم الإدارة خطة عمل لسد الثغرات وتطوير وسائل الرقابة الداخلية لتفادي وقوع أمثلة مشابهة في المستقبل، كما يتابع التدقيق الداخلي بانتظام تنفيذ خطة العمل ويرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق في حال عدم التنفيذ في الموعد المناسب.

وتعتمد وسائل الرقابة المالية الداخلية على سياسات وإجراءات مقررة. وتُعد الإدارة مسؤولة عن تنفيذ وسائل الرقابة الداخلية، وضمان كون الموظفين مؤهلين بصورة مناسبة، ووجود فصل مناسب بين الواجبات وإجراء مراجعة مستقلة مناسبة. وتخضع هذه المجالات لمراقبة مجلس الإدارة عبر لجنة التدقيق، ويتم تقييمها بشكل مستقل عن طريق وظائف التدقيق الداخلي والالتزام. ويتم تطبيق بعض العمليات لمراقبة فعالية الرقابة الداخلية، وتحديد المخالفات الجوهرية والإبلاغ عنها، والتأكد من اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب في الموعد المناسب. وتقوم إدارة الشؤون المالية وعلاقات المستثمرين في شركة الجرافات بتنسيق ومراجعة التقارير المالية والتنظيمية الشهرية والتعليق عليها، وتيسير عملية إعداد التقارير المالية المؤقتة والسنوية، بما في ذلك عملية التدقيق المستقلة.

تمت ملاحظة كل أوجه الضعف في الرقابة الداخلية خلال العام ونوقشت مع الإدارة ولجنة التدقيق لاتخاذ إجراءات تصحيحية و لم يلاحظ أي قصور للرقابة الداخلية خلال العام.

3-7 إدارة المخاطر

تعتبر الشركة إدارة المخاطر أحد الاختصاصات المهمة في كل أرجاء المؤسسة. وتلتزم الشركة بالمحافظة على أنظمة إدارة المخاطر وتحسين قدرة المؤسسة على إدارة مواضع الشكوك، بحماية أصولها وحماية مصالح المساهمين، مع ضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة السارية.

وقد خضع إطار إدارة مخاطر المشروعات (ERM) الصادر عن الشركة للتحديث عام 2013، ويهدف هذا الإطار إلى ضمان الاتساق في تطبيق إدارة مخاطر المشروعات لتحديد المخاطر في المؤسسة وتقييمها ومراقبتها وإعداد تقارير بشأنها. وعلاوة على ذلك، تجري الشركة تقييمًا للمخاطر المؤسسية سنويًا بالتعاون مع الرئيس التنفيذي ولجنة الإدارة، لتحديد وتقييم حالات التعرض الجوهرية

التي تواجهها الشركة، وضمان الاتساق التام لإدارة المخاطر مع الأهداف الاستراتيجية والتجارية للشركة.

ويُعد الرئيس التنفيذي مسؤولاً عن مراجعة فعالية عملية إدارة المخاطر، وتأكيد مدى إقبال الشركة على المخاطر، وضمان ترسيخ إدارة المخاطر والنزول بها إلى مستوى الإدارة العليا والموظفين.
وخلال عام 2013، عُقد عدد من ورش العمل لتحديد وتقييم وتصنيف المخاطر الرئيسية التي تواجه المؤسسة. وبناءً على ناتج ورش العمل، تمت صياغة المخاطر التفصيلية المسجلة على مستوى المؤسسات والإدارات والأنشطة. وتحتوي سجلات المخاطر هذه على تعريف للمخاطر المحددة، ووسائل الرقابة اللازمة للتخفيف من هذه المخاطر، والمخاطر المتبقية وخطة العمل اللازمة لسد الثغرات. ثم يلي ذلك إبلاغ لجنة التدقيق بالمخاطر التي تم الوقوف عليها.

كما يقوم مجلس الإدارة أيضًا، من خلال لجنة التدقيق التابعة له، بتقييم فعالية العملية العامة الساعية لتحديد وتقييم المخاطر، ويطرح وجهة نظره على الرئيس التنفيذي ولجنة الإدارة.

7-4 السلوك والالتزام

تضم الشركة موظفًا محددًا يشغل وظيفة ضابط الأمتثال. ويتمثل دور ضابط الأمتثال في التحقيق والتعامل مع أي أفعال خاطئة محتملة يشير إليها النظام التحذيري، والتحقق من التزام الشركة ومسؤوليها وموظفيها بالمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية (بما في ذلك القرارات الصادرة عن هيئة سوق المال والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية)، والسياسات والإجراءات الداخلية للشركة، والالتزامات حيال الأطراف الخارجية(بما في ذلك الجهات المقرضة للشركة والجهات المناظرة لها).
ووضعت الشركة عام 2013 سياسات وإجراءات للرقابة على الاحتيال، والتحذير والتحقيق. وقد صيغت هذه السياسات لتتيح للموظفين فرصة الإبلاغ بنية حسنة عن أي ممارسات غير أخلاقية أو غير لائق يلاحظونها في الشركة. وتم تفويض مسؤولية الإشراف على السياسة وتنفيذها إلى ضابط الأمتثال. كما تتحمل إدارة الشركة مسؤولية محددة ترتبط بتيسير تنفيذ السياسة. وسعيًا لتحقيق ذلك، عقدت الشركة عددًا من ورش العمل لنشر الوعي بالرقابة على الاحتيال والنظام التحذيري بين موظفي الشركة. وقام المختصون بالتحقيق الوافي في الوقائع المبلغ عنها أثناء العام من خلال النظام التحذيري، وحلها بشكل مناسب.

ويتبع ضابط الأمتثال الرئيس التنفيذي، غير أنه له الحق أيضًا في إبلاغ لجنة التدقيق / مجلس الإدارة مباشرة بالأمور الأساسية ذات الصلة بعدم الالتزام / الاحتيال.

7-5 الجودة والصحة والسلامة والبيئة

علاوة على أنشطة الرقابة الداخلية سالفة الذكر، تقوم وظائف الجودة والصحة والسلامة والبيئة في الشركة سنويًا بتخطيط وتنفيذ مراجعات منتظمة لمدى الالتزام في مجال الجودة والصحة والسلامة والبيئة، وفرص التحسين الممكنة. ويتم تحديد الأسباب الجوهرية للمشكلات التي لوحظت أثناء عمليات التدقيق وإعداد تقارير بتدابير الإصلاح التصحيحية والوقائية. وتتولى هذه الوظيفة مراقبة ومتابعة مشكلات الجودة والصحة والسلامة والبيئة التي تم الإبلاغ عنها، لضمان إنهاء هذه المشكلات في التوقيت المناسب. كما تُعرض على الإدارة التنفيذية تقارير دورية موجزة بشأن الثغرات المحددة وإجراءات التصحيح المتخذة.

كما تخضع الشركة لعمليات مراجعة الجودة والصحة والسلامة والبيئة، مثل الأيزو 9001، والأيزو 14001، والأيزو 18001، وإدارة السلامة الدولية (ISM).

ومن جانبها طبقت وظيفة الجودة نظام إدارة إليكترونية للوثائق (EDSM) كجزء من الرقابة على الوثائق.

8 مساهمة الشركة

تدرك شركة الجرافات أن المؤسسات ينبغي ألا تركز فقط على تحقيق الأرباح، بل هناك اعتبارات اجتماعية وبيئية أوسع نطاقًا لا تقل أهمية عن جني الأرباح. وفي عام 2013، دشنت شركة الجرافات مبادرات عديدة لترسيخ القيم الاجتماعية والبيئة في الأعمال التي تقوم بها والمجتمع الذي تخدمه. وتشجع شركة الجرافات مديريها وموظفيها على تحمل قدر أكبر من المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

8-1 المساهمة في تطوير المجتمع المحلي

تشمل المبادرات والأنشطة العديدة التي قامت بها شركة الجرافات في مجال تطوير المجتمع المحلي ما يلي :

- شراكة مع معهد أبوظبي للتعليم والتدريب الفني والمهني (ACTVET)لتقديم التدريب والتوجيه والمساعدة في توظيف الإماراتيين في مناصب مجزية في شركة الجرافات، والمساهمة الفعالة في تحسين مستوى أداء قوة العمل بدولة الإمارات.
- مشاركة شركة الجرافات في معارض التوظيف وبرامج "توطين" لتعزيز عملية التوطين.
- التنسيق مع هيئة الصحة – أبوظبي (صحة) من خلال تنظيم برامج توعية صحية، كحملات التبرع بالدم، وجمعية مكافحة مرض السرطان والحملات الصحية.
- الزيارات والتبرعات لمراكز إعادة التأهيل التي تلبي احتياجات الأيتام وكبار السن ومتحدي الإعاقة.
- برنامج الحج بشركة الجرافات، الذي يتم من خلاله إرسال مجموعة من موظفي شركة الجرافات في رحلة حج مدفوعة التكاليف.
- تنظيم أحداث اجتماعية خلال مآدب إفطار شهر رمضان وعيد الأضحى واليوم الوطني.
- الرعاية الرسمية لبطولة اليوم الوطني للجولف.
- تنظيم مختلف أنشطة لم الشمل الأسري والأنشطة الرياضية لشركة الجرافات

8-2 المساهمة في حماية البيئة

تشمل المبادرات والأنشطة المختلفة التي تقوم بها شركة الجرافات لحمية البيئة ما يلي :

- المشاركة في مشروعات بيئية مثل مشروع تدوير المياه في القنوات وحماية أشجار المانجروف.
- إجراء تقييم بيئي لكل مشروع والمراقبة المستمرة أثناء تنفيذ المشروعات.
- حملات التوعية البيئة (الداخلية والخارجية) التي تشمل قضايا مثل إدارة المخلفات وتدابير توفير المياه والكهرباء، إلى غير ذلك.
- تساهم شركة الجرافات وتحتفل بأيام البيئة، مثل يوم بلا ورق، وساعة الأرض، وغيرها من الفعاليات التي تنظمها هيئة البيئة – أبوظبي (EAD).
- استخدام التقنيات الصديقة للبيئة مثل إعادة التدوير وإدارة المخلفات في أعمال شركة الجرافات.
- إنشاء أنظمة الاعتمادات البيئية والصحية ونظام الإدارة البيئية في شركة الجرافات التي تشمل شهادة الأيزو 14001.

9 - معلومات عامة

9-1 السعر الشهري لسهم الشركة مقارنة بالمؤشر العام ومؤشر القطاع

بيان سعر سهم الشركة في السوق (سعر الإغلاق وأعلى سعر وأدنى سعر)، والمؤشر العام للسوق ومؤشر القطاع، في نهاية كل شهر أثناء عام 2013 :

الشهر	أعلى سعر	أقل سعر	سعر الإغلاق	مؤشـــر قطـــاع الخدمات	المؤشر العام
يناير	10.2	10.2	10.2	2,126.56	2,881.78
فبراير	10.00	9.75	9.76	2,182.01	3,044.89
مارس	9.30	9.30	9.30	2,226.85	3,025.33
أبريل	9.60	9.60	9.60	2,222.20	3,273.63
مايو	9.51	9.51	9.51	2,480.65	3,562.88
يونيو	8.05	8.05	8.05	2,368.94	3,551.24
يوليو	9.70	9.70	9.70	2,514.84	3,847.43
أغسطس	8.80	8.80	8.80	2,569.51	3,734.55
سبتمبر	9.45	8.60	9.45	2,606.80	3,842.98
أكتوبر	9.99	9.99	9.99	2,574.16	3,845.72
نوفمبر	7.72	7.72	7.72	2,472.23	3,849.84
ديسمبر	8.60	8.60	8.60	2,741.55	4,290.30

9-2 مخطط أداء سهم الشركة بالمقارنة مع المؤشر العام ومؤشر القطاع الذي تنتمي إليه الشركة

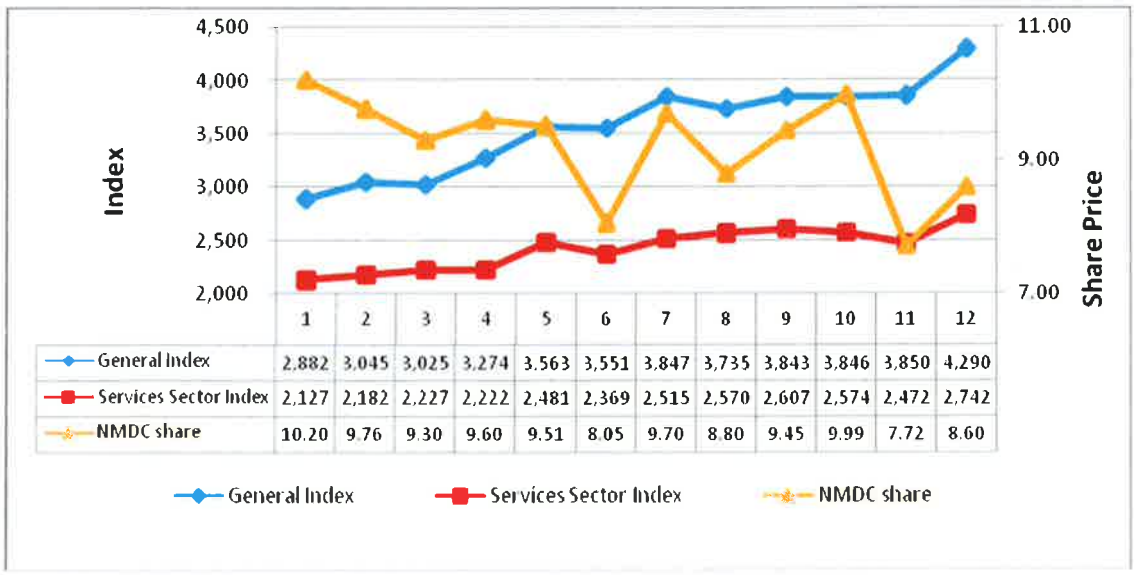

9-3 تقسيم ملكية أسهم شركة الجرافات حسب الجنسية وحسب الفئة في 31 ديسمبر 2013

	أسهم الأفراد	أسهم الشركات	أسهم الحكومة	إجمالي الأسهم
المواطنون الإماراتيون	86,332,412	58,767,645	79,999,999	225,100,056
مواطنو دول مجلس التعاون	8275	34,565		42,840
المواطنون العرب (بخلاف مواطني دول الخليج)	30,812	-	-	30,812
المواطنون الأجانب	9,494	2,665,300	-	2,674,794
الإجمالي	**86,380,993**	**61,467,510**	**79,999,999**	**227,848,502**
النسبة المئوية	**% 37.91**	**% 26.98**	**% 35.11**	**% 100**

9-4 بيان مساهمي الشركة الذين يملكون 5 % أو أكثر من رأس مال الشركة

المساهم	عدد الأسهم	النسبة المئوية
حكومة أبوظبي – دائرة المالية	79,999,999	% 35.11
شركة تصاميم العقارية ذ.م.م	27,848,502	% 12.22
شركة الخزنة للتأمين	17,787,316	% 7.8

9-5 بيان الفعاليات المهمة التي مرت بها الشركة خلال عام 2013

وخلال عام 2013، مُنحت الشركة جائزة الشيخ خليفة للتميز – الفئة الذهبية، التي تُمنح للشركات التي تثبت بشكل واضح تطورها المستمر. وتجسد هذه الجائزة التزام الشركة بتحقيق التميز في كل نطاق عملها، وقوة إطار الحوكمة المؤسسية.

وفي عام 2013، أسست الشركة شركات تابعة / فروعًا في دول مثل الهند وقطر والبحرين والمملكة العربية السعودية، مع احتمال التوسع إلى مناطق أخرى مستقبلاً. وتدرك الشركة أن هذه المشروعات الأجنبية تصاحبها مجموعة جديدة من التحديات والمخاطر وقضايا الرقابة الداخلية ؛ غير أن الشركة على استعداد لقبول هذه التحديات وهي على ثقة من قدرتها على نسخ إطار حوكمتها القوي في كل موقع من هذه المواقع وضمان الحوكمة الجيدة والالتزام بقواعد حوكمة الشركة.

9-6 تفاصيل المخالفات أثناء عام 2013

انعقد المجلس خمس مرات فقط أثناء العام المالي 2013، وتعذر عقد الاجتماع السادس، وفقًا لما تقتضيه أنظمة هيئة الأوراق المالية والسلع. وكذلك، لم يتم الالتزام بمتطلب عقد اجتماع للمجلس كل شهرين خلال العام المالي ذاته.

وقد عززت الشركة من إجراءاتها المرتبطة بهذا المتطلب، وستضمن عدم تكرار هذه المخالفة مستقبلاً.

وباستثناء هذه المخالفة، لم تُرتكب أي مخالفات أخرى أثناء عام 2013.

محمد ثاني مرشد الرميثي

رئيس مجلس إدارة الشركة